التي جمع فيها القرآن بين لوحين[1]، ومن الواضح البين أنه لا يمكن أن يجمع القرآن كله مع ترتيب آياته وسوره إذا كانت الأشياء التي كتب عليها مختلفة حجماً ونوعاً، طولاً وعرضاً، كما أن عددها لا يحصى، لأن الآيات قد نزلت في مدى ثلاثة وعشرين عاماً وفي كل مرة ينزل فيها الوحي يكتب النازل من القرآن على شيء من الأسماء المذكورة سابقاً.

لذا فقد تمت الكتابة على شيء واحد صالح للبقاء متماثل في طوله وعرضه، حتى يتأتى جمعه بين اللوحين وربطه بخيط كما في بعض الروايات، هذا الدور الذي قام به زيد بن ثابت، فكان له سبق التنفيذ، ولعمر بن الخطاب سبق الاقتراح، ولأبي بكر الصديق الأمر بذلك، رضي الله عنهم أجمعين.

* * * *

(١) فضائل القرآن ص ٢٣.

المبحث الثالث

الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه

لئن كان جمع أبي بكر للقرآن خوفاً من ضياع المكتوب بموت حفظة القرآن، فإن جمع عثمان بن عفان كان خوفاً من اختلاف الأمصار في وجوه القراءات، حين قرأه كل مصر بقراءة تختلف عن قراءة مصر آخر، وأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً، وفي قصة حذيفة بن اليمان خير بيان لأسباب الجمع أو النسخ بتعبير أصح.

روى الإمام البخاري بسنده عن ابن شهاب، أن أنس بن مالك حدَّثه أن حذيفة ابن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يأأمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصةُ إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف.

قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فأكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا[1]، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمانُ الصحفَ إلى حَفْصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

١ - يتضح مما تقدم أن سبب الجمع والداعي إلى نسخ المصحف، هو منع التماري والاختلاف في القراءات بسبب تفرق الصحابة في الأمصار، فقد كان كل فريق يقرأ بما روي له عن الصحابة في بلده، فيختلف الشامي مع العراقي، والمكي مع المدني، وأظهر بعضهم تكفيربعضٍ، والبراءة منه، وتلاعنوا، فأشْفَقَ حذيفةُ مما رأى منهم، فلما قدم المدينة - فيما ذكر البخاري والترمذي - دخل حذيفةُ على عثمانَ قبل أن يدخل إلى بيته،

(١) أخرجه البخاري في باب نزل القرآن بلغة قريش، وأذربيجان التي فتحت قبل أربعة عشر قرناً كانت سبباً في جمع القرآن.

فقال : «أدرك هذه الأمة قبل أن تهلك[1]» وفي هذا خير بيان للباعث على الجمع أو النسخ بتعبير أدق.

ما يستفاد من هذه الرواية :

٢ - أن عثمان بن عفان قد جعل على رأس القائمين على الجمع زيد بن ثابت، وهو من كتبة الوحي للرسول ﷺ، وهو الذي قام بالجمع في عهد أبي بكر، وبخبرته وعدالته وعقله كما وصفه أبو بكر (إنك شاب عاقل لا نتهمك) بكل هذا أصبح موضعاً للثقة، فولاه عثمان الأمر، ولكنه أمر الكتبة إذا اختلفوا في كتابة كلمة أن يكتبوها بلغة قريش كما في كلمة (التابوت والتابوه)[2].

٣ - أن هذه الرواية مطلقة لم تحدد عدد المصاحف، وهناك رواية حددتها بسبعة، وقيل أربعة، قال القرطبي وهو الأكثر[3]، ولكن هذا القول يعوزه الدليل وإن ذهب إليه الأكثر، والحديث الذي سقناه سابقاً هو أصح ما في هذا الباب وقد جاء فيه النص هكذا : (فأرسل إلى كل أفق بمصحف) ولا شك أنه أرسل هذه المصاحف لرفع الخلاف في كل أفق. والآفاق المعروفة آنذاك : المدينة التي استبقى فيها نسخة، ومكة والكوفة والبصرة والشام واليمن والبحرين، فهذه آفاق لا شك أنه نال كل أفق منها نسخة، لذا نميل إلى هذا الرأي الصحيح في سنده والذي يتفق مع المنطق السليم لان القضاء على الاختلاف لا يتم إلا بإرسال مصحف إلى كل مصر من الامصار.

ولا شك أن المصاحف التي أرسلها نسخة عن الأصل فهي نقل لعين ما نقل عن رسول الله ﷺ كما هو.

٤ - في هذه الرواية أخبار عن حرق عثمان للمصاحف، سواء أكانت صحفاً أم مصاحف، وفي عمله جمع للمسلمين على المصحف الموحد الثابت عن رسول الله ﷺ وترك ما سواه لما حوته من قراءات شاذة أو تفسيرات زائدة.

ولقد غالى بعض الشيعة في قضية حرق المصاحف وزعمت ما زعمت، وكان الأحرى بهم أن يقفوا عن هذه المغالاة، وأن يستمعوا إلى قول الإمام علي كرم الله وجهه :

(١) تفسير القرطبي ١ / ٥١. (٢) المرجع السابق ١ / ٥٤. (٣) المرجع السابق ١ / ٥٤

في ذكره أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول : (يا معشر الناس، اتقوا الله، وإيّاكم والغلو في عثمان، وقولكم : حرّاق المصاحف، فوالله ما حرقها إلاّ على ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ).

وعن عمير بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب: (لوكنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان)[1].

هذا كلام علي - رضي الله عنه - الذي يتشيعون له ويفضلونه على جميع الصحابة قد أرتضى فعل عثمان وحسنه، وحث الناس على الثناء عليه من أجله، فطعنهم فيه بأمر ارتضاه عليّ يعتبر طعناً منهم في عليّ نفسه.

لم يكتف بعض الشيعة بالطعن في عثمان، بل زعموا أن عثمان رضي الله عنه قد أسقط شيئاً من القرآن وحرّف بعض آياته، والمنصف منهم يرفض هذا الزعم كما ورد في كتاب أبي جعفر «الأم» : (إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيه محمد ﷺ هو كل ما تحتويه دفتا المصحف المتداول بين الناس، وعدد السور المتعارف عليه هو (١١٤) سورة، أما عندنا فسورتا الضحى والشرح تكونان سورة واحدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضاً سورتا الأنفال والتوبة. أما ما ينسب إلينا الاعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كذب).

ولقد شهد المستشرقون على قطعية القرآن وثبوته دون تغيير ولا تبديل.

يقول جوبر : (إن المصحف الذي جمعه - نسخه - عثمان قد تواتر إلينا بدون تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة، بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلامية، فلم يوجد إلاّ قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة، وهذا الاستعمال الجماعي لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم يعد أكبر حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا).

ويقول لوبلوا : (إن القرآن هو اليوم الكتاب الرباني الوحيد الذي ليس فيه أي تغيير يذكر)[2].

أقول : والفضل ما شهدت به الاعداء.

(١) القرطبي ١ / ٥٤. (٢) مدخل إلي القرآن الكريم، للدكتور دراز ص ٢٩، القرآن ونصوصه ص ٨٧ - ٨٨.

المبحث الرابع

ترتيب الآيات والسور القرآنية

أولاً – ترتيب الآيات :

معنى الآية لغة : ١ – العلامة : ومنه قوله تعالى : ﴿ . . إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ . . . ﴾[١] .

٢ – العبرة : ومنه قوله تعالى :

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا . . . ﴾[٢] .

٣ – المعجزة : ومنه قوله تعالى :

﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[٣] .

٤ – الدليل والبرهان : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ . . . ﴾[٤] .

والمناسبة بين كل هذه المعاني اللغوية للآية وبين الآية القرآنية واضحة، فهي من القرآن المعجز، وهي علامة على صدق من جاء بها، وفيها عبرة لمن أراد أن يعتبر بها، وهي من الأمور العجيبة لسمو أسلوبها ومعناها، وفيها معنى الدليل لأنها برهان على ما تضمنته من هداية وعلم[٥] .

✳ أما تعريف الآية القرآنية اصطلاحاً : [فهي طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها] .

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٨ .
(٢) سورة آل عمران : آية ١٣ .
(٣) سورة البقرة : آية ٢١١ .
(٤) سورة الروم : آية ٢٢ .
(٥) البيان ص ٢١٩ .

هذا التعريف كما أورده السيوطي ينطبق على الآية كما ينطبق على تعريف السورة، لذا لابد من إضافة قيد لينحصر التعريف بالآية، فيقال : [**هي طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها معروفة بالسماع، مندرجة في السورة.**]

وليس معنى انقطاع الآية عما قبلها وما بعدها، ألا يكون لها تعلق في المعنى بسابقتها أو لاحقتها، وإنما المراد أن ما بعد آية هو الذي لا يكون جزءاً من آية قبله أو آية بعده.

حكم ترتيب الآيات :

الإجماع معقودٌ على أن ترتيب الآيات توقيفي نقله السيوطي وقال : ولا شبهة في ذلك، وقال الزركشي : « من غير خلاف بين المسلمين» .

قال كاتب الوحي زيد بن ثابت : كنا عند النبي ﷺ نؤلف القرآن في الرقاع . . . قال البيهقي : والمراد تأليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ .

وقال عثمان بن عفان – رضي الله عنه – : (كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من يكتب، فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا)[١] .

ويكفي ثبوت الترتيب قراءته ﷺ لسور كثيرة بمشهد من الصحابة رضوان الله عليهم ثم نقله للتابعين على مثل ذلك، حتى وصل إلى جيلنا كذلك من غير خلاف على مر العصور.

وربّما يتوهم متوهم أن الخلاف في عدد الآيات يعني الخلاف في ترتيبها، فقد روى أن عدد الآيات ستة آلاف آية فقط ومنهم من زادها مائتي آية وأربع آيات، وقيل وأربع عشرة، وقيل وتسع عشرة، فهذا الخلاف في العدد لا يعني أبدا الخلاف في الترتيب، ذلك أن سبب اختلاف السلف في عدد الآي ناجم عن وقوف النبي ﷺ على رؤوس الآي، فإذا علم محلها وصل للتمام فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة[٢] .

(١) سنن الترمذي ٥ / ٢٧٢ ، ح ٣٠٨٦ مختصراً.
(٢) الإتقان ١ / ٦٧ .

كما أن بعض السلف يَعُدُّ البسملة آية من كل سورة وبعضهم لا يعدها، فيكون الفارق في عدد الآيات بمقدار عدد السور.

ثانياً – السور القرآنية :

معناها : لفظ السورة مفرد يجمع على سُوَر، كغُرفة وغُرَف، وتطلق لغة على المنزلة من البناء أي الصف من صفوفه التي يوضع بعضها فوق بعض، كما تطلق ويراد بها المنزلة الرفيعة، وسميت السورة من القرآن بهذا الاسم تشبيهاً لها بسورة البناء، فإنها قطعة من كتاب الله محكمة مترابطة يكمل بعضها بعضا في الغرض الذي أنزل من أجله، كما أن المنزلة من البناء قطعة متماسكة يكمل بعضها بعضاً، ويتحقق باجتماعها الغرض الذي من أجله أقيم البناء، أو سميت بذلك لارتفاعها، لكونها من كلام الله، وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

أما معناها الاصطلاحي فما سبق ذكره [بانها طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها معروفة بالسماع.]

وسور القرآن تختلف طولا وقصرا، فسورة الكوثر هي أقصر سور القرآن إذ يبلغ عدد آياتها ثلاث آيات، وسورة البقرة أطول سور القرآن وقد تجاوزت الجزأين، وقد قسم القرآن حسب طول السور وقصرها إلى أربعة أقسام :

١ – السور الطوال : وهي سبع : سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف، أما السورة السابعة فقيل إنها سورة الأنفال والتوبة معاً، إذ لم يكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم وقيل سورة يونس.

٢ – المئون : وهي كل سورة تزيد آياتها عن مائة.

٣ – المثاني : وهي التي تلي المئين أي ما كان عدد آياتها أقل من مائة وسميت بالمثاني لأنها تثنى (أي تكرر) أكثر مما تثنى الطوال والمئون.

٤ – المفصل : وهي أواخر القرآن ابتداء من سورة (ق) أو الحجرات وانتهاء بسورة الناس.

حكم ترتيب السور القرآنية

في ترتيب السور ثلاثة آراء :

١ – ترتيب جميع السور توقيفي ويستدل أصحاب هذا الرأي بقصة معارضة جبريل القرآن على النبي ﷺ، وهذا يعني أن جبريل كان يقرأ القرآن مرتباً بسوره وآياته. وأقوى أدلة هذا الفريق هو إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على المصحف العثماني وحرقهم لجميع المصاحف المختلفة الترتيب في السور.

٢ – ترتيب جميع السور اجتهادي ويستدلون على ذلك باختلاف مصاحف الصحابة في ترتيب السور، ولو كان الترتيب توقيفياً لما اختلفوا. وكذلك ما روي عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قبض ولم يبين للصحابة أمر سورتي الأنفال وبراءة، وكانت الأنفال من أول ما نزل في القرآن وكانت براءة من آخر ما نزل، ولما ترك النبي ﷺ البيان قال عثمان : كانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ولم أكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » ووضعتها في السبع الطوال، فهذه القصة تدل على أن ترتيب السور كان أمراً اجتهادياً.

٣ – ترتيب بعض السور توقيفي وبعضها الآخر اجتهادي.

وقد وصف الزرقاني هذا القول بأنه أمثل الآراء وإليه ذهب فطاحل العلماء[1].

وأصحاب هذا الرأي وإن اتفقوا على هذا التقسيم إلاّ أنهم اختلفوا في مقدار التوقيفي والاجتهادي.

وعلى أية حال فإن الذي لا مجال للشك فيه أن كتابة القرآن بترتيبه المعروف في السور والآيات قد أجمعت عليه الأمة منذ الجمع الأول والثاني وحتى عصرنا الحاضر.

لذا نميل إلى الرأي الأول لأن إجماع الصحابة وإقرارهم كاف للدلالة على توقيف ترتيب السور ولا نعلم عنهم خلافاً فكفى بذلك دليلاً وبرهاناً والله أعلم.

* * * *

(١) مناهل العرفان ١/ ٣٤٩.

المبحث الخامس

رسم المصحف

نقصد برسم المصحف أو كما يسميه بعض العلماء الرسم العثماني وهما واحد، لأن عثمان رضي الله عنه قد كتب المصاحف كما كتبت في عهد الرسول ﷺ وأقر كتاب الوحي على كتابتها بصورتها المعروفة. وقد اختلف العلماء في الرسم فذهب فريقٌ منهم أن الرسم توقيفي قال ابن المبارك في كتابة الإبريز:

قال الدباغ: (ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن العزيز ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الأحرف ونقصانها لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وما كانت العرب في جاهليتها، ولا أهل الإيمان من سائر الأمم في أديانهم يعرفون ذلك، ولا يهتدون بعقولهم إلى شيء منه، وهو سر من أسراره خص الله كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، فلا يوجد شبه ذلك الرسم لا في التوراة ولا في الإنجيل، ولا في غيرهما من الكتب السماوية.

وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضاً معجز، وكيف تهتدي العقول إلى سر زيادة الألف في مائة دون فئة، وإلى سر زيادة الياء في بايید من قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ...﴾[1].

أم كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في «سعوا» في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿٥١﴾﴾[2].

وعدم زيادتها في سعو من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴿٥﴾﴾[3].

(١) سورة الذاريات: آية ٤٧.
(٢) سورة الحج: آية ٥١.
(٣) سورة سبأ: الآية ٥.

وإلى سر زيادتها في قوله تعالى:

﴿فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ...﴾[1].

وحذفها من قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾...﴾[2].

وإلى سر زيادتها في قوله تعالى:

﴿... أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ...﴾[3].

وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ...﴾[4].

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف الألف في بعض الكلمات المتشابهة دون بعض، كحذف «قرآناً» في يوسف والزخرف، وإثباته في سائر المواضع، وكذا إثبات الألف بعد الواو في «سموات» في سورة فصّلت، وحذفها في غيرها، وكذا في إطلاق بعض التآت وربطها نحو «رحمة» و «نعمة» و «قرة» و« شجرة» فإنها في بعض المواضع كتبت بالتاء المفتوحه وفي مواضع أخرى كتبت بالهاء ... وكل ذلك لأسرار إلهية وأغراض نبوية[5].

وذهب الفريق الثاني: منهم ابن خلدون والباقلاني إلى أن الرسم اصطلاحي واجتهادي لا توقيفي.

قال الباقلاني: (وأما الكتابة فلم يفرض النبي ﷺ على الأمة فيها شيئاً إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلاّ بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلاّ على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً، ولا نهى أحداً عن كتابته.

(١) سورة الأعراف: آية ٧٧.
(٢) سورة الفرقان: آية ٢١.
(٣) سورة البقرة: آية ٢٣٧.
(٤) سورة النساء: آية ٩٩.
(٥) الإبريز ص ٥٧.

ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح، وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل الكلام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك، وإذا كانت خطوط المصحف وكثير من حروفها مختلفة ومتغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حد محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة، والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز. فكل رسم دال على الكلمة مقيد بوجه قراءته تجب صحته وتصويب الكاتب به على أية صورة كانت، وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه وأنى له ذلك[1].

هذه أقوال الفريقين ويظهر أن القول بتوقيف الرسم هو الأولى بالقبول.

قال البيهقي: من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم[2].

نص الإمام مالك على أنه لا توضع المصاحف إلاّ على وضع كتابة الإمام يعني عثمان بن عفان.

وقال الإمام أحمد: (تحرم مخالفة خط مصحف عثمان واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك)[3].

بقي القول في حكم كتابة بعض آيات القرآن استشهاداً أو كتابتها على اللوح للتعليم أو غير ذلك مما يكتب في غير المصاحف.

(١) الإبريز ص ٥٩.
(٢) الإتقان ٢/١٦٧..
(٣) المرجع السابق.

أقـول: هذا جائز لأن النبي ﷺ حين أمر كُتّابه أن يكتبوا للملوك والرؤساء كانت كتابتهم على رسم الكتابة العادية، وعلى غير الرسم الذي كانوا يكتبون به المصاحف التي يكتبون فيها القرآن حين نزوله، مع أن المملي واحد والكتاب هم هم، فالرسم القرآني يجب التزامه في كتابة المصحف وحده دون غيره ولا يقاس عليه لأنه أمر توقيفي لغير علة فلا يدخله القياس.

شكل المصحف وإعجامه

الشكل [هو وضع العلامات التي تدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون] .

أما الإعجام [فخاص ببيان ذات الحرف ، وتمييزه عن غيره ، ويكون بالنقط كالتاء عليها نقطتان وياء تحتها نقطتان ونحو ذلك] .

وجدير بالذكر أن القرآن قد كتب خاليا من الشكل والإعجام ، وقد كتبه عثمان بن عفان كذلك ، ولم يخش عليه من الالتباس لأن العرب يدركون القرآن بسليقتهم وكان تلقيهم للقرآن عن طريق الرواية والسماع .

وطبيعي أن مخالطة العرب لغيرهم قد أفسدت هذه السليقة السليمة ، وبدأ يظهر اللحن رويداً رويداً ، وينتشر شيئاً فشيئاً ، حتى بدا لزياد بن أبيه[1] والي البصرة أن يضع حداً لهذه الظاهرة ، بعد أن أشار عليه أبو الأسود الدؤلي بعد فزعه عندما سمع رجلاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ ... أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ... ﴾[2] . بجر اللام «في رسوله» بدل رفعها أو نصبها ، فعهد زياد لأبي الأسود أن يقوم بهذه المهمة الجليلة ، والتي كانت الحاجة إليها أمس وأقوى من الحاجة إلى الإعجام ، ذلك أن الخطأ في حركات الحروف أضعاف الخطأ في إعجامها ، وكان الشكل في البداية بالنقط ، ولما أريد وضع الإعجام بالنقط ، أصبح الأمر ملتبساً في التمييز بين الشكل والإعجام ، فعمدوا إلى تغيير لون النقط ، ثم جعل الشكل بالطريقة المعروفة لنا الآن ، وبقي الإعجام هو المختص بالنقط ، وقيل أن الذي أمر بالإعجام هو الحجاج بن يوسف . وعلى هذا فالآمر بالشكل والآمر بالإعجام هما واليا العراق ، وهما ثقفيان من ثقيف التي طالما استعملهم الامويون في حكم العراق بالذات لما عرفوا من شدتهم في جاهليتهم واسلامهم والله أعلم .

(١) وقيل الحسن البصري ويحيى بن يعمر وقيل نصر بن عاصم الليثي وهؤلاء جميعاً من التابعين.

(٢) سورة التوبة : آية ٣.

الفصل الخامس

أساليب البيان

المبحث الأول : العام والخاص .

المبحث الثاني : المطلق والمقيد .

المبحث الثالث : النسخ .

وأما القائلون بأنها سبع لغات بمثل ما فسرها ابن جرير بأنها مترادفات سبع - اختلاف الألفاظ واتحاد المعنى - فإن هذا الفريق يرى أن الأحرف السبعة غير موجودة في القرآن، وانقل إليك كلمة ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره معبراً عن وجهة نظره ونظرهم أوضح تعبير.

يقول ابن جرير: (والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه جمع المسلمين نظراً منه لهم وإشفاقاً منه عليهم ورأفة منه بهم، حذار الردة من بعضهم بعد الإسلام والدخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضره، وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن مع سماع أصحاب رسول الله ﷺ النهي عن التكذيب بشيء منها وإخباره إياهم أن المراء فيها كفر، فحملهم رحمة الله عليه إذ رأى ذلك ظاهراً بينهم في عصره وبحداثة عهدهم بنزول القرآن وفراق رسول الله ﷺ إياهم بما آمن عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد أو حرف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، عزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه، أن يحرقه فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها)[1].

ثم يقول: (فلا قراءة اليوم للمسلمين إلاّ بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ماعداه من الأحرف السته الباقية)، وابن جرير بعد هذا الكلام يرد على اعتراض مفترض فيقول: (وكيف جاز لهم ترك قراءة اقرأهموها رسول الله ﷺ وأمرهم بقراءتها؟). يجيب على ذلك (قيل إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض وإنما كان أمر إباحة ورخصة، لأن القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف فرضاً وليس الأمر كذلك)[2].

(١) جامع البيان ١/ ٢١.
(٢) جامع البيان ١/ ٢٢.

وقد لاقى رأي الإمام الطبري معارضة قوية عند الأقدمين والمحدثين وقد تكلم الزرقاني كلاماً طويلاً في الرد على من قالوا إن الباقي الآن حرف من السبعة التي نزل بها القرآن، أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم، ثم حاولوا أن يؤيدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسخاً ولا رقماً، وأسلمهم هذا العجز إلى ورطة أخرى. هي دعوى إجماع الأمة على أن تثبت على حرف واحد، وأن ترفض القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة، وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بورطة ثالثة، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان رضي الله عنه كان إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة، والاقتصار على حرف واحد هو الذي نسخ عثمان المصاحف عليه، وقصارى ما استطاعوا أن يسوغوا به مذهبهم وتورطاتهم هذه، أن الأمة على عهد عثمان رضي الله عنه قد اختلفت في قراءات القرآن إلى حد جعلهم يتنازعون ويترامون بتكفير بعضهم بعضاً، حتى خيفت الفتنة، فرأى الصحابة بقيادة خليفتهم الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يعالجوا المشكلة ويطفئوا الفتنة، وبهذه الطريقة جمع الناس على حرف واحد، ونسخ المصاحف على حرف واحد وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا - لعمرك - استناد مائل، واحتجاج باطل. فقد تنازع الناس على عهد الرسول ﷺ أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة، ومع ذلك أقرهم الرسول على هذه الحروف المختلفة، وقررها فيهم، وحملهم على التسليم بها في أساليب متنوعة. وجعل ذلك هو الحل الوحيد لمشكلتهم، والعلاج الناجح لنزاعهم وأفهمهم أن تعدد وجوه القراءة إنما هو رحمة من الله بهم، وقرر في صراحه وهو يسأل مولاه المزيد من عدد الحروف أن الأمة لا تطيق حصرها في مضيق حرف واحد، وقال: «وإن أمتي لا تطيق ذلك» إلى آخر ماعرفت، وأنت خبير بأن أمة محمد ﷺ باقية إلى يوم القيامة. وهي لا تطيق ذلك كما قرر رسولها المعصوم الرحيم صلوات الله وسلامه عليه. كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب الإسلامية، لا يتيسر لها أن تحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللهجات دون بعض فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون، أن يغلقوا باب